

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب

أسامة حلبي

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

١٥٦ صفحة. ٥ دولارات.

يبحث هذا الكتاب في السياسة العملية التي انتهجتها إسرائيل إزاء القدس، وفي الأساليب والخطوات التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع، كي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية فتؤلفان معاً عاصمة موحدة لإسرائيل.

ويناقش الكتاب التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية وأثر ذلك في حقوق السكان الفلسطينيين، كما يعرض للاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع الفاتيكان وأثره في مستقبل القدس.

يعتبر هذا الكتاب، وهو الخامس في سلسلة "قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية"، فائق الأهمية، ولا سيما في هذه المرحلة التي تشتد فيها وتيرة الاستيطان، ويستعد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي للشروع في بحث قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وفي مقدمها قضية القدس، فضلاً عن مسائل الاقتصاد والمرافق والموانئ والحدود والسيادة والاستيطان. وهو مرجع لا غنى عنه لأي باحث أو كاتب أو سياسي أو إعلامي أو رجل قرار، نظراً إلى ما يتضمنه من معلومات دقيقة وتفصيلات مهمة. والمؤلف الأستاذ أسامة حلبي باحث قانوني ومحام ممارس حائز الماجستير في القانون من الجامعة العبرية في القدس، والماجستير في القانون أيضاً من الجامعة الأميركية في واشنطن، وله عدة دراسات محكمة، ومؤلفات معمقة في الأوضاع القانونية للقدس وللسكان العرب تحت الاحتلال.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>